جامعة بنها/ كلية الحقوق
الدراسات العليا-قسم الاقتصاد والمالية العامة

بحث بعنوان

التجارة الخارجية في الطاقة وانعكاساتها على التنمية والنمو الاقتصادي

مقدم كأحد متطلبات نيل درجة الدكتوراه في الحقوق

مقدم من الباحث
ثامر على خلف
تحت إشراف

د. عصام حنفي محمود
د. أحمد مصطفى معبد
أستاذ القانون التجاري
أستاذ الاقتصاد والمالية العامة
كليةالحقوق
كلية الحقوق جامعة بنها

٢٠٢١م.

مقدمة

أولًا: موضوع البحث:

يحتل النمو الاقتصادي والتنمية أهمية كبيرة لدى الباحثين الاقتصاديين كونه يمثل وسيلة لزيادة دخل الفرد وزيادة رفاهيته، حيث تسعى الدول المتقدمة والنامية على السواء إلى تحقيق نتائج إيجابية عالية ومستمرة من النمو الاقتصادي، وتحقيق الرفاهية لشعوبها، إذ يشير معدل النمو إلى تحسن مستوى الأداء الاقتصادي بشكل عام، لا سيما الدول النامية التي تعاني من تراجع مستوى الدخل والإنتاج، بسبب تدهور وعدم كفاءة الأنظمة الإنتاجية، وقدم أساليب الإنتاج التي تتبعها، كما تعاني من نمو سكاني كبير، واعتمادها على تصدير المواد الأولية، وغالبًا يكون التركيز على مادة أولية محدودة، وغير متجددة، كالنفط الخام، وهي الأسباب التي جعلت مصير الدول النامية وإيراداتها بيد الدول المتقدمة، وتأثرها بأي حالة كساد يؤدي إلى تراجع الطلب على المواد الأولية التي تعتمد عليها تلك الدول الصناعية[١].

ثانيًا: مشكلة البحث:

منذ التسعينات من القرن العشرين أصبحت التنمية المستدامة تحتل مكانًا بارزًا على المستوى الدولي، وقد أصبحت هذه الأخيرة مطلبًا أساسيًا لتحقيق العدالة والإنصاف في توزيع مكاسب التنمية والثروات بين الأجيال المختلفة، وبالتالي تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي، وقد تعددت الآراء حول العلاقة بين التجارة الخارجية وبين تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، وقد ظهرت في هذا الصدد نظريات تفسر العلاقة بين التجارة الخارجية وبين النمو الاقتصادي وبينها وبين التنمية الاقتصادية، وهو ما يثير تساؤل حول طبيعة هذه العلاقة؟ وهو ما يعد التساؤل الرئيسي للبحث، ومشكلته الأساسية.

ثالثًا: منهج البحث:

سيتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج التحليلي التطبيقي، والذي سنحاول من خلاله العرض لأهم نظريات التجارة الخارجية، وطبيعتها، ودورها في عملية التنمية والنمو، ثم تطبيق هذه التحليلات على واقع التجارة الخارجية في العراق، ومخاطر الاعتماد على موارد الطاقة غير المتجددة في التجارة الخارجية للعراق.

رابعًا: خطة البحث:

---

(١) ميادة داود حسن، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الأردن، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، كلية إدارة المال والأعمال، الأردن، ٢٠١٦، ص٤٧.

سنحاول في هذا البحث أن نتعرض لمفهوم النمو والتنمية وبين العلاقة بينهما وأهم نظرياتهما، ثم بيان العلاقة بينها وبين التجارة الخارجية، على أن نتناول بعد ذلك، الدور الذي تلعبه مصادر الطاقة غير المتجددة في التجارة الخارجية، وأثارها والمخاطر المترتبة عليها، وذلك في ثلاث مباحث على النحو الآتي:

المبحث الأول: مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني: العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

المبحث الثالث: مخاطر التجارة الخارجية في ظل الاعتماد على موارد الطاقة غير المتجددة.

المبحث الأول

مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

يسري الاعتقاد بين الباحثين الاقتصاديين إلى أن التجارة الخارجية تلعب دورًا مهمًا في تحقيق النمو الاقتصادي، وذلك نظرًا لما تلعبه الواردات والصادرات من دور في تحقيق أهداف النمو الاقتصادي، ولكن البحث في حقيقة تأثير التجارة الخارجية في عملية النمو والتنمية الاقتصادية، يقتضي أولًا بيان المفهوم بكل من النمو والتنمية، والتمييز بينهما، وذلك قبل البحث عن العلاقة المفسرة بين التجارة الخارجية النمو، وحقيقة الأمر فإن النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية تعتبر من أكثر الموضوعات التي نالت نصيبها من اهتمام الباحثين، وذلك يرجع بطبيعة الحال لتعبيرهما عن مستوى رفاهة الدول وتقدمها.

وعلى كل حال نتناول في هذا المبحث تعريف كل من النمو الاقتصادي، ومحدداته، وذلك في المطلب الأول، ثم تعريف التنمية الاقتصادية ونظرياتها وتمييزها عن النمو الاقتصادي، وذلك في المطلب الثاني، على النحو الآتي:

المطلب الأول

مفهوم النمو الاقتصادي

يحتل النمو الاقتصادي أهمية كبيرة لدى المفكرين الاقتصاديين، كونه يمثل وسيلة لزيادة دخل الفرد وزيادة رفاهيته، حيث تسعى الدول النامية والمتقدمة على السواء إلى تحقيق معدلات عالية ومستمرة من النمو الاقتصادي، حيث يشير معدل النمو إلى تحسن في مستوى الأداء الاقتصادي بشكل عام، خصوصًا لدى الدول النامية التي تعاني من تراجع مستوى الدخل والانتاج، بسبب تدهور وعدم كفاءة الأنظمة الانتاجية وقدم أساليب الانتاج التي تتبعها، كما تعاني من نمو سكاني كبير واعتمادها على تصدير المواد الأولية، وغالبًا يكون التركيز على مادة أولية محدودة كنمو النفط الخام، وعلى كل حال فإن عملية النمو الاقتصادي ، قد تعرض لها الباحثين الاقتصاديين بالتفصيل، حيث تعددت التعريفات المتعلقة بالنمو الاقتصادي من قبل الباحثين، فهناك من عرفها بأنها "معدل التغير في "متوسط الناتج للفرد" أو بمفهوم

آخر هو نصيب الفرد من الناتج القومي في المتوسط، وهو الوسيلة في تحقيق مختلف الأغراض"[١]، في حين عرفها البعض بأنها "عملية التوسع في الإنتاج خلال فترة زمنية معينة"، فيعكس النمو الاقتصادي في التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية، هذه الطاقة المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية، ازدادت معدلات النمو في الدخل الوطني[٢].

ويرى البعض أن النمو الاقتصادي هو "إحداث أثر زيادات مستمرة في إنتاج الثروات المادية، أو الزيادة المستمرة للسكان والناتج الفردي"[٣]. وعرفها البعض أيضًا بأنه "الزيادة المستمرة في متوسط دخل الفرد عبر فترة طويلة من الزمن"[٤].

ومن خلال هذه التعريفات، يتضح أن معظم الاقتصاديات الأدبية إلى التركيز في تعريف النمو الاقتصادي على فكرة الزيادة التي تحدث في الطاقة الإنتاجية للاقتصاد عبر الزمن، ومن ثم فإن النمو الاقتصادي ينصرف في جوهره إلى تحقيق زيادة مطردة، طويلة الأجل في الطاقة الإنتاجية للاقتصاد [٥]، فعنصر الاستمرارية هو العنصر الرئيسي في النمو الاقتصادي، وبالتالي فإنه يخرج عن مفهوم النمو الاقتصادي الزيادة في الطاقة الإنتاجية العابرة، وغير المستمرة وبالتالي فإن الزيادة الدورية في الطاقة الإنتاجية كالزيادة التي تأتي بعد فترة كساد، لا تعتبر زيادة مطردة بل زيادة دورية، وبالتالي لا تدخل في نطاق النمو الاقتصادي بالمعنى السالف.

فالنمو الاقتصادي وفقًا لما سبق يقوم على عنصرين هما[٦]:

- الزيادة في معدلات متوسط نصيب الفرد من الدخل الإجمالي: حيث لا تعتبر الزيادة في إجمالي الناتج المحلي وحدها معبرة عن النمو الاقتصادي، بل يلزم أن يصاحبها زيادة في معدلات نصيب الفرد من الدخل الإجمالي، وإلا كانت الزيادة رقمية ولا تعبر عن رفاهية يمكن الحصول عليها من ارتفاع الدخل.

---

(١) خبابة عبد الله، تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٤، ص١٤.

(٢) ميادة حسن داود، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الأردن، مرجع سابق، ص٤٨.

(٣) توفيق عباس عبد عون، دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء (العراق – دراسة تطبيقية)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد ٢٦، المجلد السابع ، نيسان ٢٠١٠، ص٢٨.

(٤) محمد فاضل قفطان، التنمية الاقتصادية، بدون دار نشر، بغداد، ١٩٨٤، ص٢١.

(٥) أكثم عيسى المغايرة: الاستثمار والنمو الاقتصادي في الأردن، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، ١٩٩١، ص ٣١.

(٦) ميادة حسن داود، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الأردن، مرجع سابق، ص٤٨.

- تحقيق زيادة مستمرة في مستوى النشاط الاقتصادي والقدرة الإنتاجية: فلا يمكن حساب النمو في أي مجتمع إذا كانت الزيادة عابرة أو مؤقتة، بل يجب أن يتسم النمو بالديمومة والاستمرارية، وليس لأسباب عابرة مثل ارتفاع أسعار سلعة بسبب شحنتها أو ارتفاع مؤقت لمادة أولية تتخصص الدولة بتصديرها، أو بسبب ظروف طارئة مثل حصول الدولة على مساعدات أو إعانات من الخارج لفترة معينة أو بسبب ارتفاع مفاجئ في أسعار السلع التي تقوم بتصديرها للخارج، إذ أن هذه الظروف لا تلبث أن تزول، وذلك مثلما حدث في زيادات أسعار النفط عام ١٩٧٣، حيث أدت إلى زيادة كبيرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي في الدول المصدرة للنفط لم تلبث أن اختفى مع انخفاض أسعار النفط مرة أخرى في الثمانينات، فهذا النمو أُعتبر نمو عابرًا سرعان مازال[١].

المطلب الثاني

مفهوم التنمية الاقتصادية

بقي مفهوم التنمية لفترة طويلة يقصد به التنمية الاقتصادية، حيث كان يفهم من هذا المصطلح أنه إذا تحسن الوضع الاقتصادي تحسنت بقية الأوضاع داخل الدولة، لكن مع مرور الزمن تبين خطأ هذا المنهج، وتبين معه أن التنمية تعتمد على عوامل أخرى بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية، وفي ضوء ذلك أدخلت الأمم المتحدة منذ التسعينات مفهومًا جديدًا للتنمية يأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والفكرية والسياسية والقيمية والثقافية والبيئية، ومنها ظهرت مصطلحات جديدة للتنمية منها الشاملة والمستدامة[٢]، على أن تركيزنا في هذا المطلب سيتركز على مفهوم التنمية الاقتصادية لعلاقاتها بالتجارة الخارجية، حيث تعددت التعريفات التي تناولت التنمية الاقتصادية، فعرفت بأنها "العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، هذا الانتقال يقتضي إحداث عديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي"، وعرفت كذلك بأنها "العملية التي يتم بمقتضاها دخول الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي"[٣].

كما عرفت بأنها "عملية يزداد بوسطتها الدخل القومي الحقيقي للنظام الاقتصادي خلال فترة زمنية طويلة"[٤]، كما عرفت بأنها العملية التي تعني بالتوسع الاقتصادي القومي وخلق احتياطي نقدي في يد

---

(١) خبابة عبد الله، تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص١٦.

(٢) خبابة عبد الله، تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص١٧.

(٣) محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص٨١.

(٤) طلال الباب، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث، الطبعة الأولى، دار الطليعة، لبنان، ١٩٨١، ص ٨٣.

الدولة، للقيام بمختلف البرامج الاجتماعية والصحية ورعاية العجزة والأطفال، لمواجهة أعداء الدولة وتحقيق التعاقدات والاتصالات الدولية"[١].

وواقع الأمر، فإن تعريف التنمية – من وجهة نظرنا- يجب أن يعتمد طريقة شمولية، بحيث تدخل عليها الجهات التي تمارس عملية التنمية، والأهداف من التنمية ومادة التنمية، ومخرجات التنمية، وبذلك لابد من أجل تعريف التنمية تحديد موضوعها، ونعته بالتنمية الاقتصادية، هذا أولًا، وثانيًا، فإن تعريف التنمية الاقتصادية يجب أن يتضمن جميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولذلك عرفها البعض بأنها "مجموعة الإجراءات والتدابير الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تهدف إلى تحقيق تغيير هيكلي في الكيان الاقتصادي لبناء آلية اقتصادية ذاتية تضمن تحقيق زيادة حقيقة في الناتج الإجمالي، ورفعًا مستمرًا لدخل الفرد الحقيقي، كما تهدف إلى توزيع عادل لهذا الناتج على طبقات الشعب المختلفة التي تساهم في تحقيقه"[٢].

ومن خلال التعريفات السابقة، يمكن القول بأن عملية التنمية الاقتصادية الناجحة تتميز بمجموعة من الخصائص هي[٣] :

- أنها عملية هادفة، إذ أنها تنطلق من هدف أو مجموعة أهداف تسعى إلى تحقيقها.
- أنها علمية ومنظمة، أي أنها تقوم على أسس علمية ونظرية مدروسة بعناية، ولا تكون بطريقة عشوائية بل بشكل نظامي دقيق ومنظمة من طرف جهات ومؤسسات مختصة.
- أنها عملية إيجابية ومستمرة، إذ أنها قد وجدت أساسًا لتحسين الأوضاع والارتقاء بها.
- أنها عملية شاملة ومتكاملة، إذ أنها تختص بجميع القطاعات والميادين التي تتكامل فيما بينها لتفعيل مجهوداتها.
- أنها عملية تتطلب المشاركة والاعتماد على الذات، إذ يجب أن يهتم بها كافة الأفراد والمناطق اعتمادًا على الموارد المحلية والبشرية والمادية.

إضافة إلى ذلك، فإن التنمية الاقتصادية تستوجب توافر مجموعة من العناصر، ومنها[٤]:

---

(١) محمد شفيق، دراسات في التنمية الاقتصادية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، بدون تاريخ، ص ١٦.

(٢) خبابة عبد الله، تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص٢٤.

(٣) حسن عبد الحميد رشوان، التنمية، اجتماعيًا ، ثقافيًا، إداريًا، بشريًا، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الاسكندرية، ٢٠٠٩، ص٧٣.

(٤) مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٧، ص١٣٥.

- تراكم رأس المال، وذلك ما يتم تحقيق من خلال عملية الاستثمار المكيف الذي يتطلب بدوره حجمًا معتبرًا من المدخرات الحقيقية.
- الموارد البشرية المتمثلة في القدرات والمواهب والمعارف التي يمتلكها الأفراد وتدخل كعنصر في العملية الإنتاجية.
- الموارد الطبيعية التي تتمثل في هبات الأرض ومخزونها الباطني وهو أي شيء يجده الإنسان في بيئة الطبيعية ويتسنى له الانتفاع به.
- التقدم التقني، والذي يعتبر عنصرًا حاسمًا في نمو الإنتاج ومستوى التقدم الاقتصادي.
- العناصر المؤسسية والاجتماعية، والتي يعتبر وجودها مساهمًا كبيرًا في العملية التنموية، وتختص بتنظيم عملية التنمية ورعاية الحوافز المتعلقة بالنمو.

الفرع الثاني

الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

تعتبر التنمية والنُّمو الاقتصادي أحد أكثر المواضيع التي تهم إدارة الحكومات التي تهتم بتطوير بلادها وازدهار شعبها، وبرغم التشابه الكبير في مفهوم وعناصر كل من الاصطلاحيين إلا أن غالبية الفقه يذهب إلى وجوب التفرقة بين النمو والتنمية الاقتصادية، حيث يعني النمو الاقتصادي في الغالب حدوث زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، الذي يعبر عن الدخل الكلي مقسومًا على عدد السكان؛ فزيادة الدخل الكلي لا تعني بالضرورة زيادة في النُّمو الاقتصادي؛ إذ إن علاقة التناسب القائمة بين الدخل الكلي والسكان يجب أن تؤخَذَ بعين الاعتبار؛ وذلك لتأثير نمو السكان على النُّمو الاقتصادي لدولة ما[١]. فمفهوم النُّمو الاقتصادي يركز على التغيير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط، دون أن يهتم بهيكل توزيع الدخل الحقيقي بين الأفراد، أو بنوعية السلع والخدمات المقدمة[٢].

وعلى النقيض فإن التنمية الاقتصادية تركز على حدوث تغيير هيكلي في توزيع الدخل والإنتاج، وتهتم بنوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد؛ أي أنها لا ترتكز على الكم فقط، بل تتعداه إلى الاهتمام بالنوع [٣]، فالتنمية الاقتصادية تهدف إلى توسيع نطاق الطاقة الانتاجية، فبالإضافة إلى ضرورة الاهتمام

([١]) راجع في ذلك: عبد الحميد القاضي، مقدمة التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الجامعات المصرية، ١٩٧٥، ص٨٠ وما بعدها.

([٢]) د. محمد عبد العزيز عجمية وآخرين، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص ٨١.

([٣]) فيصل لوصيف، أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة، مرجع سابق، ص ٤١.

بالزراعة يتعين الاهتمام بالصناعة، وبذلك يزيد الناتج المحلي ويتنوع الانتاج في المجتمع، وتزداد فرص العمل وتتحرر الدولة تدريجيًا من تبعيتها للعالم الخارجي[١].

ويوضح الجدول رقم (١) أهم أوجه التفرقة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، حيث يتضح منه أن النمو الاقتصادي عبارة عن مفهوم ضيق أحادي الأبعاد، بينما التنمية الاقتصادية عبارة عن مفهوم واسع متعدد الأبعاد، كذلك فإن النمو الاقتصادي هو مفهوم كمي، في حين أن التنمية الاقتصادية تعتبر مفهوم كمي ونوعي في وقت واحد، كذلك فإن النمو الاقتصادي عبارة عن تغير مستمر ومنتظم على المدى الطويل، والذي يتحقق من خلال زيادة عامة في معدل الادخار والسكان، في حين أن التنمية عبارة عن تغير متقطع وعفوي في حالة الثبات والذي يغير ويزيح حالة التوازن الموجودة سابقًا، ويتعلق النمو الاقتصادي بالدول المتقدمة التي قامت بالفعل بتطوير وتنمية جميع مواردها الطبيعية والبشرية، والتي تحتاج إلى الحفاظ على دالة التشغيل الكامل لهذه الموارد، في حين أن التنمية الاقتصادية تتعلق بالدولة المتخلفة التي تحتاج إلى تحقيق حالة التوظيف الكامل لمواردها الطبيعية والبشرية العاطلة وغير المستخدمة، وتوفير حياة أفضل لمجتمعاتها[٢].

وننتهي بذلك، إلى أن التنمية الاقتصادية كمفهوم أوسع بكثير من عملية النمو الاقتصادي، ولكن التساؤل الذي يثور الآن هو علاقة التجارة الخارجية بعملية النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، فهل تساعد التجارة الخارجية على تحقيق النمو الاقتصادي للدولة أم تساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية؟ أم أن التنمية والنمو هما اللذان يساعدان على نمو التجارة الخارجية؟

وبعبارة أخرى، ماهي طبيعة العلاقة بين التجارة الخارجية وعملية النمو والتنمية الاقتصادية؟ ذلك ما سنحاول الإجابة عليه في المبحث القادم.

جدول رقم (١)

الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
مفهوم ضيق أحادي الأبعاد	مفهوم واسع متعدد الأبعاد
مفهوم كمي	مفهوم كمي ونوعي
تغير مستمر ومنتظم على المدى الطويل	تغير متقطع وعفوي في حالة الثبات
يتعلق بالدول المتقدمة التي تحتاج إلى الحفاظ على دالة التشغيل الكامل لمواردها المستخدمة	يتعلق بالدول النامية والمتخلفة التي تحتاج لتحقيق حالة التوظيف الكامل لمواردها

(١) د. محمد عبد العزيز عجمية وآخرين، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص٨٣

(٢) سعيدة بوسخان، دور التجارة البينية في دعم النمو الاقتصادي، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة وهران ٢، الجزائر ٢٠١٧، ٢٠١٨، ص٦٨.

الجدول من إعداد الباحث

المبحث الثاني

العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

باعتبار التجارة أحد أهم الأنشطة الاقتصادية، فهي تؤثر بشكل كبير على العملية التنموية ككل من خلال المساهمة في تحفيز النمو وزيادة الإنتاج وتنشيط مختلف العمليات الاقتصادية، وتتأثر بالسياسات الموضوعة على شكل معايير وضوابط لتنظيم العملية التنموية وتوجيهها، ومع ذلك فإن الآراء حول علاقة التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي، تميزت بالتعدد والاختلاف، فهناك من رأى أن الانفتاح في التجارة الدولية سيؤدي إلى إغراق الأسواق المحلية بالمنتجات الأجنبية، وعدم قدرة المنتجات المحلية في الدول النامية على منافستها، مما يؤدي إلى إضعاف الانتاج المحلي وتزايد البطالة، وهناك من رأى أن الانفتاح التجاري سبيل لرفع مستوى النمو الاقتصادي من خلال الإصلاحات الاقتصادية والاستفادة من الميزة النسبية التي تتمتع بها أي دولة، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الخارجي على السلع وتراجع معدلات البطالة وارتفاع النمو الاقتصادي[١].

وعليه سنتناول أهم النظريات المفسرة للعلاقة بين التجارة الخارجية والنمو، وموقف الباحثين منها، وذلك في المطلب الأول، ثم نتناول ثانيًا، الآثار الاقتصادية المترتبة على التجارة الخارجية وعملية النمو الاقتصادي، وذلك في المطلب الثاني على النحو الآتي:

المطلب الأول: النظريات المفسرة للعلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: الآثار المترتبة للتجارة الخارجية على النمو الاقتصادي.

المطلب الأول

النظريات المفسرة للعلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي

سنتعرض في هذا المطلب لموقف النظرية التقليدية والنظرية الحديثة للتجارة الخارجية من النمو الاقتصادي، وذلك على النحو الآتي:

الفرع الأول

النظرية التقليدية للتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي

ارتكزت النظرية التقليدية في تفسير علاقة التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي على افتراضات النظرية التجارية التقليدية إلى حد كبير، حيث تميزت افتراضاتها بثبات عناصر الانتاج، وثبات حجم الغلة، وعدم انتقال التكنولوجيا، وتشابه أذواق المستهلكين، وإلى سيادة المنافسة الكاملة في ظل عدم تدخل الدولة في العلاقات الاقتصادية وفرضية السلع المتجانسة[٢].

---

(١) ميادة حسن داود، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، مرجع سابق، ص٥٢.

(٢) ناهض رسمي إسماعيل، انعكاسات التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي، مرجع سابق، ص٤٠.

ورأت هذه النظرية أن التجارة الخارجية هي محرك النمو الاقتصادي، كونها تزيد من فرص الاستهلاك المحلي والأجنبي وتعمل على زيادة توسيع الأسواق، وتساعد على تحقيق التنمية وخاصة للقطاعات التي لما ميزة نسبية، إضافة لما تحقق من استخدام أمثل للموارد كونها تحقق التوازن المحلي والدولي، واختلفت في نظرتها للصادرات على أساس افتراض وجود علاقة بين الصادرات والنمو، وتبنت افتراضين مختلفين هما:

- فرضية النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الصادرات[١]:

وترى هذه الفرضية أن هناك العديد من الأسباب التي تدفع للاعتقاد بأن النمو الاقتصادي في حذ ذاته يمكن أن يكون أداة هامة لزيادة الصادرات، ومن أهم هذه الأسباب:

- أن زيادة النمو الاقتصادي تؤدي إلى دعم المهارات والتكنولوجيا، مما يترتب عليها زيادة في كفاءتها، مما يؤدي إلى خلق ميزة نسبية في سلع معينة الأمر الذي ينتج عنه زيادة الصادرات من هذه السلع.
- أن أليات النمو الاقتصادي التي تنتج بشكل داخلي سوف تشرح أفضل نمو الصادرات.
- فرضية أن الصادرات تؤدي إلى النمو الاقتصادي:

وعلى العكس من الفرضية السابقة، تفترض هذه الفرضية أن زيادة الصادرات هي التي تؤثر بشكل إيجابي في معدلات النمو الاقتصادي، من خلال التخصص في تصدير سلعة لدولة ما تتميز فيها بميزة نسبية، مما يجعلها تستخدم مواردها بشكل أمثل من خلال التوسع في سياسة التصدير الأمر الذي ينتج عنه زيادة في معدلات انتاجية عوامل الإنتاج، وبالتالي تخلق سياسة التوسع في الصادرات بيئة جديدة لتفعيل منتجاتها، واستقطاب رؤوس الأموال التي تعمل على زيادة مواردها الانتاجية التي تنعكس في النمو الاقتصادي للدولة[٢].

الفرع الثاني

النظرية الحديثة للتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي

تشكلت النظرية الحديثة للتجارة الخارجية، لدى العديد من الاقتصاديين، مثل كروكمان ،ودكست ونورمان، ولانكستر، حيث اختلفت في فرضياتها عن النظرية التقليدية، فتبنت المنافسة غير التامة وإمكانية انتقال عناصر الانتاج ، وتزايد الغلة مع الحجم، وإمكانية نقل التكنولوجيا، وعدم تجانس المنتجات، وسمحت بوجود تدخلات للدولة للتأثر على الميزات النسبية فيها.

---

(١) مجدي الشوربجي، العلاقة بين رأس المال البشري والصادرات والنمو الاقتصادي في تايوان، الملتقي العلمي الدولي: المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة الشلف، الجزائر، ٢٠٠٧، ص٨.

(٢) ناهض رسمي إسماعيل، انعكاسات التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي، مرجع سابق، ص٤١.

واستنتجت هذه النظرية أن التجارة الخارجية نتاج متسارع لزيادة العوائد أثناء الانتاج، وليست نتيجة المزايا النسبية، كما رأت أن التخصص يعود إلى توليفة من العوامل التاريخية والمصادفات والسياسات الحكومية وليس فقط إلى طبيعة الموارد الطبيعية، واختلفت من النظرية التقليدية في اعتبار أن حرية التجارة ستقود بشكل حتمي للنمو، وذلك لاعتقادها بأن تنامي الصناعات الموجهة للصادرات هي من تعظم من فرص العمل وبالتالي تعظم الأجور والذي ينعكس على نمو الناتج ضمن متطابقة الناتج حسب الدخول[١].

وقد قام كينز بتحليل قضايا التنمية والنمو الاقتصادي على مستوى الاقتصاد الكلي؛ وكان من أبرز اهتماماته في هذا المجال "تحليل أهمية دور الصادرات كأحد مكونات الدخل القومي، حيث تساهم الصادرات من خلال عمل المضاعف على زيادة الدخل بصورة أكبر من قيمتها المباشرة، وتقوم الفكرة الأساسية في نظرية المضاعف على أساس أنه عند حدوث زيادة مبدئية في التصدير أو في الاستثمار فإن الزيادة الكلية في الدخل القومي تكون أكبر بسبب الزيادات المضاعفة، وهكذا تؤدي الزيادة المبدئية في الانفاق إلى زيادة مضاعفة في الدخل القومي[٢]، ويعرف مضاعف التجارة الخارجية بأنه النسبة بين الزيادة في الدخل والزيادة المبدئية في الصادرات التي أحدثت هذه الزيادة الكلية[٣].

في حين يرى البعض من الاقتصاديين مثل "ميردال" أن التجارة الخارجية على النحو التي هي عليه حاليًا لا يمكن أن تلعب دور إيجابي في تحقيق النمو الاقتصادي للدول النامية، لا سيما وأن الدول الرأسمالية الصناعية هي المسيطرة على العلاقات الاقتصادية الدولية، وهي تمارس استغلال ونهب ثروات الدول النامية الضعيفة، ناهيك عن المنافسة الكبيرة بين تلك الدول للسيطرة على الأسواق، ومناطق النفوذ ورؤوس الأموال في العالم، ويرى بالتالي أن أي تقدم يمكن أن تحققه صادرات الدول النامية يرجع في الأغلب إلى الدول الصناعية المتقدمة، أما "نيركسه" فهو يرى أن التجارة الخارجية ما هي إلا أداة للنمو الاقتصادي بالإضافة إلى كونها أداة لتوزيع الموارد التوزيع الأمثل؛ واستدل على ذلك بالدور الذي لعبته

---

(١) ناهض رسمي إسماعيل، انعكاسات التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي، مرجع سابق، ص٤٣.

(٢) مريم مهني، العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي، دراسة نظرية تحليلية في ليبيا، مجلة أمارباك، الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد السابع، العدد ٢٠، ٢٠١٦، ص٧٥.

(٣) عبد العزيز محمد عجمية، الاقتصاد الدولي، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، ١٩٧٨، ص١٨٥ وما بعدها.

التجارة الخارجية في بعض الدول الحديثة، مثل كندا واستراليا والأرجنتين، وبالتالي فقد أكد على ضرورة الاهتمام بالصادرات في الدول النامية نظرًا لما تواجهه هذه الصادرات من عقبات كثيرة[١].

وواقع الأمر فإن هناك العديد من الدراسات التي تناولت دور التجارة الخارجية في عملية النمو، والتي انتهت معظمها إلى التأكيد على الدور الذي تلعبه التجارة الخارجية والصادرات في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، ومن أهم هذه الدراسات دراسة Lguerin & Fontagene التي صدرت سنة ١٩٩٧ والتي أشارت إلى أن الأوضاع الداخلية للدولة هي التي تحدد نتائج الانفتاح التجاري، إذا توافرت شروط معينة مثل رأس المال البشري، عندئذ يكون الانفتاح التجاري عنصرًا لتفعيل النمو الاقتصادي[٢].

وواقع الأمر فإن هناك العديد من الدراسات التطبيقية التي تناولت العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادية، ويوضح الجدول رقم (٢) بعض هذه الدراسات ونتائجها، حيث يمكن من خلال النظر لهذا الجدول القول بأن تعتبر شرط من شروط تحقق النمو الاقتصادي، حيث أكدت معظم هذه الدراسات على دور التجارة في تحقيق النمو الاقتصادي.

ومع ذلك فإن هذه الدراسات لم تخل من أوجه النقد، ذلك أن هذه الدراسات تعمم نتائجها لتشكل كافة الدول النامية في حين أن الأثر الإيجابي للصادرات على النمو يأتي أساسًا بسبب كفاءة عدد محدود من هذه الدول في مجال التصدير، لا سيما دول جنوب شرق أسيا، كذلك فإن اتجاه العلاقة بين الصادرات والنمو ليس دائمًا واضحًا، فكما أن الصادرات تؤدي في بعض الحالات لزيادة معدل النمو، فإن هذه الزيادة هي التي تؤدي في حالات أخرى إلى زيادة حجم الصادرات[٣].

جدول رقم (٢)

نتائج دراسات تطبيقية للعلاقات بين الصادرات والنمو الاقتصادي

الدراسة	البيانات المستخدمة	هدف الدراسة	النتيجة
ميكانيلي ١٩٧٧	بيانات ٤١ دولة نامية	إيجاد العلاقة بين نمو الدخل الفردي ومعدل نمو الصادرات	وجود علاقة إيجابية بين معدل نمو الدخل الفردي ومعدل نمو الصادرات

(١) عمر محمود أبوعيدة، أداء الصادرات الفلسطينية وأثرها على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية للفترة (١٩٩٤-٢٠١١)، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية المجلد الخامس عشر، العدد الأول، ٢٠١٣، ص ٣٥٢، ٣٥٣.

(٢) ميادة داود حسن، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، مرجع سابق، ص٥٣.

(٣) أحمد جمال الدين موسى، تحرير التجارة العالمية، النظرية، الواقع والمستقبل، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، العدد ١٩، أبريل، ١٩٩٦ ، ص ٦٦.

فيدر ١٩٨٣	بيانات ٣١ دولة	قياس أثر نمو التجارة الخارجية على معدل النمو الاقتصادي	الانتاجية الحدية في القطاعات التصديرية أعلى منها في القطاعات غير التصديرية، ويمكن تحفيز النمو بتحويل الموارد إلى القطاع التصديري
كافوسي ١٩٨٤	بيانات ٧٠ دولة	تأثير نمو الصادرات ونمو العمل ونمو رأسمال على نمو الناتج المحلي الإجمالي	أن هناك علاقة طردية قوية بين الصادرات والنمو الاقتصادي
رتبرغ ١٩٨٦	بيانات ٤٠ دولة نامية	بناء نموذج دالة الطلب على الصادرات	وجود علاقة قوية بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي
تشو ١٩٨٧	بيانات دولة تايوان	دور الصادرات في النمو الاقتصادي	الصادرات التايوانية لعبت دورًا مهمًا في بناء اقتصاد هذه الدولة
دراسة البنك الدولي ١٩٨٧	بيانات ١٩ دولة نامية	العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي	تسارع نمو الصادرات وإجمالي الناتج المحلي الحقيقي في النماذج التي اتسم فيها الانفتاح التجاري بالقوة والاستمرارية
دراسة Lguerin & Fontagene ١٩٩٧	ـــ	العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي	الأوضاع الداخلية للدولة هي التي تحدد نتائج الانفتاح التجاري، إذا توافرت شروط معينة مثل رأس المال البشري، عندئذ يكون الانفتاح التجاري عنصرًا لتفعيل النمو الاقتصادي
دان بين دافيد ٢٠٠٠	ـــ	البحث عن العلاقة بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي	أن التجارة الدولية لها تأثير أساسي على النمو الاقتصادي

الجدول من إعداد الباحث[١]

وفي المجمل يمكن القول بأن هناك من يرى أن التجارة الخارجية وتحررها تعزز من معدل النمو، وآخرون يرون عكس ذلك، بل هناك من يرى أن الأولوية يجب أن تكون لتعزيز النمو ومن ثم تعزيز الصادرات وتقليل الواردات وآخرون يرون المطلوب أولًا تشجيع الصادرات والذي سوف يتبعه بشكل تلقائي تحسن في النمو الاقتصادي، متجهين إلى ضرورة التركيز في جانب الواردات وزيادة القدرة على استيراد

(١) مصادر البيانات: سعيدة بوسخان، دور التجارة البينية في دعم النمو الاقتصادي، مرجع سابق، ص١١١، السيد محمد أحمد السريتي وعبد الرحمن يسري أحمد، قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٧، ص ٢٦١-٢٧٤؛ عبد العزيز عبدوس، سياسة الانفتاح التجاري بين محاربة الفقر وحماية البيئة، الوجه الآخر، مجلة الباحث، العدد الثامن، جامعة بشار، الجزائر، ٢٠١٠، ص ١٥٣؛ ميادة داود حسن، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، مرجع سابق، ٥٣.

الأفكار والسلع الاستثمارية والوسيطة وحتى يتحقق ذلك لابد من خلق بيئة ومؤسسات ومشاركة اجتماعية وقانونية مناسبة لتحقيق استقرار اقتصادي يضفي لحدوث النمو.

وواقع الأمر فإن الوقوف على مدى فائدة التجارة الخارجية في تحقيق النمو الاقتصادي، تستوجب أن نتعرض للأثار الاقتصادية المترتبة على التجارة الخارجية، وهو ما نعرض له في المطلب القادم بالتفصيل.

المطلب الثاني

آثار التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي

تعد التجارة الخارجية إحدى الركائز الأساسية للنمو الاقتصادي، من خلال ما توفره من مكاسب ومساهمات وفق المكاسب التجارية التي تحصل عليها الدولة من جراء تجارتها الخارجية، وسنحاول في هذا المطلب تناول الآثار التي ترتبها التجارة الخارجية على الاقتصاد، وذلك في الفروع الآتية:

الفرع الأول

الآثار الإيجابية للتجارة الخارجية

إن التجارة الخارجية كانت ولا زالت إحدى الوسائل التي حسنت طرق الانتاج، وأدت إلى تحقيق أرباح أكبر، ومع ذلك فإن ما تحققه التجارة يأتي بالأساس من التغييرات والتحسينات في الهيكل الانتاجي ككل، والذي فرضه المحيط التنافسي الذي خلقته التجارة، والذي يتأثر بدوره بشروطها وقيودها مثل الحواجز الجمركية وتكاليف النقل ومختلف التكاليف التجارية الأخرى[١]، وسنتناول في هذا المطلب أهم الآثار الاقتصادية التي ترتبها التجارة الخارجية ككل، ومنها:

أولًا: التجارة والنمو الاقتصادي:

تعد التجارة وسيلة وركيزة أساسية للنمو الاقتصادي، وذلك من خلال ما توفره من مكاسب ومساهمات تخص النمو، والتي من أهمها:

- تحقيق المكاسب التجارية: فالنظرية الكلاسيكية تبرر في فرضيتها للعلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي وفقًا للمكاسب التجارية التي تحصل عليها الدولة من جراء تجارتها الخارجية، وتتلخص هذه المكاسب التجارية في الآتي[٢]:

١- المكاسب الصافية: وهي المكاسب التي تتحقق وفقًا لقانون الميزة النسبية لدافيد ريكاردو والتي تأتي نتيجة التخصص الدولي، حيث أن كل دولة تتخصص في إنتاج السلع التي تتمتع في

---

(١) Irene Fiege, transport, trade and economic growth-coupled or decoupled, IFMO, Berlin, Germany, 2007, P. 38

(٢) عابد بن عابد العابدلي، تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية، دراسة تحليلية قياسية، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، السنة التاسعة، العدد ٢٧، ٢٠٠٥، ص ٩- ١٢.

انتاجيتها بميزة نسبية، وتحني الدول المكاسب من خلال تبادل فائض الانتاج بالسلع التي لا تتمتع في انتاجيتها بميزة نسبية، ونتيجة لتقسيم العمل يزاد الانتاج.

٢- المكاسب الحركية: وهي المكاسب التي تحصل عليها الدول من التجارة الخارجية وفق المدرسة الكلاسيكية، وتتمثل هذه المكاسب في أن التجارة الخارجية للدولة تمثل وسيلة لتوسعة سوق صادراتها، ومن المكاسب الحركية الأخرى التي تجنيها الدولة من التجارة الخارجية تكمن في أن التجارة تمثل حافزًا للمناقشة.

٣- مكاسب تجارية من خلال تصريف فائض الانتاج، وهي المكاسب التي يرى أدم سميث أنها تتحقق، من تصريف فائض الانتاج نتيجة التجارة، فالتجارة الخارجية تعتبر منفذًا أو مصرفًا لفائض المنتجات إلى الأسواق العالمية، والتي لو بقيت في السوق المحلي فإنه لن يتم بيعها وبالتالي تصبح هدرًا للموارد الاقتصادية.

- مساهمات التجارة في تحقيق النمو الاقتصادي:

تساهم التجارة الخارجية بأكثر من شكل في تحقيق النمو الاقتصادي، ومن هذه المساهمات[١]:

١- أن التجارة الخارجية يمكن أن تؤدي إلى الاستغلال الكامل للموارد المحلية التي تكون عاطلة في حالة عدم وجودها، فمن خلال التجارة الخارجية يمكن للدولة أن تنتقل من حالة الانتاج الضعيف وعدم الاستغلال الكامل لمواردها بسبب نقص الطلب الداخلي، إلى حالة الانتاج القوي، والاستغلال الأكبر لمواردها بفضل الطلب الخارجي على منتجاتها.

٢- من خلال توسيع حجم السوق تستفيد الدول من اقتصاديات الحجم، وهذا أمر مهم على نحو خاص، وهو ما حصل فعلًا في ميدان إنتاج الصناعات الخفيفة في اقتصاديات صغيرة مثل تايوان، وسنغافورة وهونج كونج.

٣- أن التجارة الخارجية تعتبر وسيلة وأداة لتحول الأفكار الجديدة والتكنولوجيا الجديدة، والمهارات الإدارية وغير الإدارية.

---

(١) محمد صالح القريشي، علم اقتصاد التنمية، الطبعة الأولى، دار الإثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٠، ص٢٤٥، ٢٤٦.

٤- أن التجارة الدولية تحفز وتسهل من تدفق الاستثمارات الأجنبية من الدول المتقدمة إلى الاقتصادات الناشئة والصغيرة، والتي تكون مرفقة بطرق التيسير المتقدمة والمهارات، وهي الأمور التي تسهم في تحفيز النمو والتقدم الاقتصادي والبشري.

٥- يمكن للتجارة الخارجية أن تكون سلاحًا ممتازًا ضد الاحتكار لأنها تحفز على أن يكون المنتجون المحليون أكثر كفاءة لمواجهة المنافسة الأجنبية.

٦- كذلك فإن التجارة الخارجية تساهم في تقديم منتجات وخدمات جديدة[١].

٧- في كثير من الدول ذات الاقتصادات الناشئة كالبرازيل أو الهند، ساهمت فيها المنتجات الصناعية المستوردة في تشجيع الطلب المحلي ومن ثم الانتقال إلى مرحلة الانتاج المحلي لهذه المنتجات.

٨- الدخول في حلقة إيجابية مزدهرة، فالتوسع في الصادرات يؤدي إلى زيادة الاستثمارات التي بدورها تقود لتحسين مستوى الانتاجية ومن ثم خفض أثمان الصادرات، وهو ما يؤدي إلى مزيد من رفع مستوى الانتاجية وتحقيق زيادة في حجم الصادرات، وينعكس كل ذلك في ارتفاع متواصل في معدل النمو الاقتصادي[٢].

ثانيًا: التجارة الخارجية وسيلة لنقل التكنولوجيا وتعزيز التخصص:

تتميز التجارة الخارجية بأنها تسهل انتقال المعارف في السلع المتبادلة، فعندما تشتري حاسوب على سبيل المثال، فإنك بذلك تشتري جزء من البحث والمعرفة التي ساهمت في صناعة وبيع المنتج النهائي، وكذلك الحال في مختلف المنتجات والخدمات ، لأنها في النهاية عبارة عن معارف ومهارات[٣].

ومن ناحية أخرى فإن تحرير المبادلات التجارية يزيد في أحجام الأسواق ويسمح للشركات الكبرى بالتطوير أكثر في طرق وأساليب انتاجها وهو ما يدر عليها بأرباح أكبر، والشركات الأصغر منها ليست في منأى عن هذا التطور، إن هي استطاعت استغلال الجو التنافسي الذي تخلقه الشركات الكبرى، فيمكن لها

---

(١) خالد محمد السواعي، التجارة والتنمية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٦، ص٤٥.

(٢) أحمد جمال الدين موسى، تحرير التجارة العالمية، النظرية، الواقع والمستقبل، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، العدد ١٩، أبريل، ١٩٩٦، ص٦٥.

(٣) Patrick Love et Ralph Lattimore, le commerce international, libre, équitable et ouvert ?, éditions de l'OCDE, Paris, 2009, P.165

كما يقال أن تلعب دور المفتاح لباب من أبواب الشركات الكبرى، وتستغل أهم الفرص المتوفرة لها خاصة في ميدان المناولة[١].

الفرع الثاني

الآثار السلبية للتجارة الخارجية

على الرغم من الآثار الإيجابية للتجارة الخارجية، وأثرها في تحقيق النمو الاقتصادي، فهي كذلك قد تتسبب في إعاقة النمو الاقتصادي عن طريق بعض الآثار السلبية، والتي من أهمها:

- أن التجارة الخارجية قد تعمل على استيراد التضخم عن طريق الواردات، سواء كانت استهلاكية بحيث يؤثر ارتفاع أسعار على القدرة الشرائية للمحليين، وهو ما يدفعهم لسحب أرصدتهم ومن ثم يتراجع الناتج القومي، وتقل معدلات النمو الاقتصادي أو قد تكون هذه الواردات استثمارية، مما يرفع من تكاليف التوسع في المشروعات الاستثمارية وتقل ربحيتها وبالتالي تتأثر عملية تراكم رأس المال، ومن ثم تتراجع معدلات النمو الاقتصادي[٢].
- أنه من خلال التجارة الخارجية وتحرير حركة السلع وانتقالها عبر دول العالم، من خلال تحرير حركة التجارة الدولية وإعفائها من القيود والتعريفات الجمركية، وكافة الإجراءات التي تحد من انتقالها، قد يترتب عليها[٣]:

١- أن تحصل الدول المتقدمة على ما يلبي احتياجاتها من مستلزمات انتاجها واستهلاكها، ومن خلال الجهات التي تعمل فيها وعن طريق الاستيراد من الدول الأخرى، وعلى رأسها الدول النامية، وفي الغالب تحصل على استيرادها بأفضل الشروط وأقل الأسعار نتيجة تحرير التجارة وإلغاء التعريفة الجمركية وكافة أشكال القيود التي تعيق حرية الاستيراد، وبذلك فإنها تستنزف ما هو موجود من موارد وإمكانات وثروات وبالذات الطبيعية منها لصالح تلبية احتياجاتها [٤].

٢- أن انتقال السلع وحركتها بتصديرها من الدول المتقدمة إلى الدول النامية والذي يتسع في ظل العولمة الاقتصادية بتحرير التجارة الخارجية وإزالة كافة قيود التصدير، سيعني توافر السلع

---

(١) فيصل لوصيف، أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص٦٩.

(٢) سعيدة بوسخان، دور التجارة البينية في دعم التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص١٠٠.

(٣) فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٤، ص٣٦٣ وما بعدها.

(٤) فيصل لوصيف، أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص٧٠.

المنتجة في الدول المتقدمة في أسواق الدول النامية، وبالتالي منافسة منتجات الدول النامية في السوق المحلي، هذه المنافسة والتي ستكون منافسة غير متكافئة [١].

- إن التجارة الخارجية تؤدي إلى هيمنة الدول الصناعية الكبرى على الاقتصاد العالمي، لا سيما في ظل مبادئ تحرير التجارة الخارجية ورفع القيود الجمركية عن الواردات، مما يساعد على سيطرة الشركات الكبرى على الأسواق الناشئة، وبالتالي سيطرة الدول التي تنتمي إليها هذه الشركات على سوق هذه الشركات[٢].
- كذلك فإن التجارة الخارجية، لا سيما في ظل مبادئ تحرير التجارة، قد تؤدي إلى حرمان الدول من أكفأ العناصر الإدارية والفنية وفئات العمالة الماهرة وذلك نتيجة هجرة العمالة للخارج ويكونون من ذوي الخبرات الطويلة بالعمل[٣].

المبحث الثالث

مخاطر التجارة الخارجية في ظل الاعتماد على موارد الطاقة غير المتجددة

سنحاول في هذا المبحث أن نتناول بالتوضيح دور موارد الطاقة غير المتجددة في التجارة الخارجية في الدول النامية ، لاسيما في الدول العربية منها، وبيان مخاطر اعتماد هذه الدول على موارد الطاقة غير المتجددة في تجارتها الخارجية وذلك في مطلبين على النحو الآتي:

المطلب الأول

دور موارد الطاقة غير المتجددة في التجارة الخارجية

سنتناول في هذا المطلب نظرة عامة على أهم مصادر الطاقة غير المتجددة، وبيان حجم الإنتاج والتجارة في مصادر الطاقة غير المتجددة، وذلك على النحو الآتي:

الفرع الأول

نظرة عامة على مصادر الطاقة غير المتجددة

يشمل مصطلح الطاقة غير المتجددة، بجانب الفحم والخشب، النفط والغاز الطبيعي اللذين يتم إنتاجهما بالطرق غير التقليدية، بما في ذلك النفط الصخري، والنفط الرملي والغاز الصخري، وعلى كل حال

---

(١) سعيدة بوسخان، دور التجارة البينية في دعم التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص١٠١.

(٢) لمزيد من التفاصيل راجع: د. محمد علي إبراهيم، الآثار الاقتصادية لاتفاقيات الجات، الاسكندرية، الدار الجامعية، ٢٠٠٣، ص١٢ وما بعدها.

(٣) خيرية عبد الفتاح عبد العزيز، محمد أحمد الشافعي، التجارة الخارجية وأثرها على التنمية الصناعية، مرجع سابق، ص٢٦٩.

يعد إنتاج النفط التقليدي أسهل وأرخص من النفط غير التقليدي، علما أن معايير تقييم مصادر الطاقة غير التقليدية غير ثابتة، وتتغير بمرور الوقت اعتمادًا على توافر الاستكشاف وتقنية الانتاج، والبيئة الاقتصادية وغيرها من العوامل[١].

وحسب التقرير السنوي لشركة أكسون موبيل لعام ٢٠١٥ فإن النفط شكل في عام ١٩٩٠ نحو ٣٨% من مصادر الطاقة، وهي نفس النسبة تقريبًا في عام ٢٠٠٠، وانخفضت هذه النسبة عام ٢٠١٠ إلى ٣٤% من مصادر الطاقة، وتتوقع أكسون أن يُسهم النفط بنسبة ٣٢% من توليد الطاقة عالميًا عام ٢٠٢٥، وهي نفس النسبة في عام ٢٠٤٠ وهو ما يعادل استهلاك ١١٠ ملايين برميل باليوم، وفي عام ٢٠٤٠، يتوقع أن يُسهم النفط التقليدي بنسبة ٦٠% من إجمالي إنتاج النفط عالميًا، والباقي عبارة عن نفط غير تقليدي، بالإضافة إلى سوائل الغاز الطبيعي وبعض السوائل البترولية الحيوية[٢].

في حين أشارت توقعات منظمة الأوبك إلى أن معظم الزيادة في احتياجات العالم من الطاقة عام ٢٠٤٠ سيتم تلبيتها من النفط والغاز، والفحم حيث يتوقع أن تساهم هذه المصادر في تغطية ما يتراوح من ٧٠% إلى ٨٠% من الزيادة المتوقعة في استهلاك الطاقة العالمية التي تقدرها أوبك بحوالي ٤٤ مليون برميل نفط مكافئ يوميًا في عام ٢٠٢٠، وحوالي ٤٢ مليون برميل نفط مكافئ يوميًا في ٢٠٣٥، وحوالي ٥٩ مليون برميل نفط مكافئ يوميًا في عام ٢٠٤٠، كما تشير التوقعات إلى ارتفاع حصة الغاز الطبيعي من خلال العقود القادمة لتصبح نسبة الاعتماد على الغاز الطبيعي في ٢٠٤٠ حوالي ٢٧ % مقارنة بحوالي ٢٢% عام ٢٠١٠، وفي المقابل تتوقع الأوبك أن يشهد الاعتماد على النفط تراجعًا من حوالي ٣٢% عام ٢٠١٠ إلى ٢٤% عام ٢٠٤٠[٣].

أما فيما يخص الدول العربية، فقد قُدر احتياطي الدول العربية من النفط الخام في نهاية عام ٢٠١٨ بحوالي ٧١٢.٣ مليار برميل، مواصلًا انخفاض قدره ٠.٢% مقارنة بعام ٢٠١٧، ويمثل احتياطي الدول العربية في عام ٢٠١٨ نحو ٥٧.١% من الاحتياطي العالمي البالغ ١٢٤٨.١ مليار برميل، بينما صعد احتياطي الغاز الطبيعي في عام ٢٠١٨ ارتفاعًا طفيفًا مقارنة بعام ٢٠١٧، بنسبة ٠.٦%، ليصل إلى ٥٤.٦ تريليون متر مكعب، مشكلًا نسبة ٢٧.١% من الاحتياطي العالمي[٤].

---

(١) أحمد بن محمد السياري، نظرة عامة على أهم مصادر الطاقة غير التقليدية، ورقة عمل، مؤسسة النقد العربي السعودي، يوليو، ٢٠١٥، ص٢.

(٢) أحمد بن محمد السياري، المرجع نفسه، ص ١٣.

(٣) تقرير توقعات منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوبك لسنة ٢٠١٤.

(٤) التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)، ٢٠١٩، ص D.

وفيما يتعلق بالنشاط الاستكشافي خلال عام ٢٠١٨ حققت الدول العربية ١١٢ اكتشافًا جديدًا منها ٧٦ اكتشاف للنفط، و٣٦ اكتشاف للغاز الطبيعي، ومن ضمن الاكتشافات ١٠٩ اكتشاف للدول الأعضاء الأوبك، منها ٧٥ اكتشاف للنفط و ٣٤ للغاز.

أما فيما يتعلق بالاستهلاك، فقد ارتفع استهلاك الدول العربية للطاقة في عام ٢٠١٧ إلى نحو ٢٨١ برميل مكافئ نفط في اليوم أي بنسبة تصل إلى ١.٩% ليصل إلى ١٤.٩ مليون برميل مكافئ نفط يوميًا، وظل النفط والغاز الطبيعي المصدرين الأساسيين اللذين تعتمد عليها الدول العربية لتغطية احتياجاتها من الطاقة، حيث شكلت حصتهما معًا نحو ٩٨.٥% من إجمالي مصادر الطاقة[١].

وقد وصل استهلاك المنتجات النفطية للفرد الواحد إلى ٥٨٣ كيلوغرام نفط مكافئ في المنطقة بأكملها وإلى ٢,٤٤٢ كيلوغرام نفط مكافئ في الخليج، مقارنة بمعدّل عالمي بلغ ٥٢١ كيلوغرام نفط مكافئ للفرد الواحد في عام ٢٠١٦. وكان قطاع النقل الأكثر استهلاكًا للنفط في المنطقة العربية فوصلت نسبته إلى ٥٨.٥ %، وتبعه قطاع الصناعة (١٥.٤ %) واستهلاك الأسر (٨.٢ %)[٢].

ومن خلال العرض السابق يتضح أن النفط والغاز يعتبران المصدران الرئيسيان لإمدادات الطاقة في الأسواق المحلية العربية، كما أنهما يعتبران مصدران رئيسيات للدخل في الدول العربية التي تنتجهما، والتي يهيمن قطاع الهيدروكربونات على اقتصاداتها في حالات كثيرة. وتمثل الإيرادات النابعة من صادرات النفط والغاز ما يتراوح بين ٦٥% و٩٠ % تقريبا من الإيرادات الحكومية في اقتصادات بلدان مجلس التعاون الخليجي ككل، وأكثر من٨٠% من عائدات التصدير في المملكة العربية السعودية والكويت وقطر[٣].

أما في العراق فيعتمد العراق في تجارته الخارجية فيما يتعلق بالصادرات على المنتجات النفطية حيث وصلت نسبة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات العراقية إلى ٩٩.٢% في عام ٢٠١٥، وقبلها كانت ٩٥.٥% عام ٢٠١٤ ووصلت إلى ٩٩.٨% عام ٢٠١٧[٤].

---

(١) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الخامس، التطورات الرئيسية في مجال النفط والطاقة، ٢٠١٩، ص٨٧.

(٢) الطاقة، البوابة العربية للتنمية، متاح عبر العنوان الإلكتروني:

https://www.arabdevelopmentportal.com/ar/indicator تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٠/٤/١١.

(٣) الهشاشة في مجال الطاقة في المنطقة العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الاسكوا، الأمم المتحدة، بيروت ٢٠١٩، صvii.

(٤) راجع في ذلك وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، التقارير السنوية للصادرات أعوام مختلفة ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٧.

وهذا الاعتماد الكبير على النفط والغاز – كمصدر للطاقة والعائدات في آن واحد – هو نقطة ضعف أساسية في المنطقة العربية، من النواحي الاقتصادية والمالية والبيئية، ونتيجة لذلك، تتكبد المنطقة العربية العديد من التكاليف الباهظة، منها ما يلي[١]:

- تبعات مالية وإيرادات متقلبة: حيث يفرض استيراد الطاقة ضغوطا شديدة على الموارد المالية وعلى احتياطيات العملات الأجنبية في الدول الكثيفة الاعتماد على واردات الطاقة، ويعزى ذلك إلى أن شراء الوقود الأحفوري يجري عادة في الأسواق الدولية حيث يتم التداول بالعملات الأجنبية، ويواجه مصدرو النفط والغاز تحديات متعاكسة: فالاعتماد المفرط على الوقود الأحفوري من أجل تأمين السلامة المالية للدولة والاقتصاد يؤدي إلى تعرضها لتقلبات شديدة في الإيرادات، وهي تقلبات الأسواق الخارجية وتوثر على البلدان العربية المنتجة للنفط والغاز.
- غياب التنويع الاقتصادي في أهم البلدان المنتجة للطاقة غير المتجددة: إن قطاع النفط والغاز وحده هو أهم القطاعات المولدة للناتج المحلي الإجمالي في عدد كبير من البلدان المنتجة للنفط في المنطقة العربية. والإيرادات النابعة من تصدير النفط هي التي تحدد مستويات الدخل الحكومي والاستثمارات في مجموعة من القطاعات غير النفطية، ولذلك غالبا ما يترجم الانخفاض المطول في أسعار النفط الدولية إلى انخفاض مطول في معدلات النمو أو الركود في البلدان العربية المنتجة للنفط والغاز، وعدم تنويع مصادر الإيرادات ليس مستداما من الناحية الاقتصادية على المدى الطويل، كما أنه لا يتيح خلق فرص العمل التي يتطلع إليها الشباب وحاملو الشهادات العليا في المنطقة العربية.
- تراجع القدرة على تصدير النفط: وذلك يرجع لعدم إدارة الطلب على الطاقة، والاعتماد المستمر على النفط والغاز كمصدري الطاقة الوحيدين المستخدمين لتلبية هذا الطلب، مما يهدد بالحد من قدرة منتجي النفط والغاز على التصدير، ويخشى أن تكون لهذا الأمر تداعيات جدية على الإيرادات المالية والاستقرار المالي في المستقبل.

الفرع الثاني

دور موارد الطاقة غير المتجددة في التجارة الخارجية للدول العربية

تعتبر المنطقة العربية من المناطق المتنوعة اقتصاديًا، فمنها دول غنية بالنفط، كدول مجلس التعاون الخليجي والجزائر، والعراق وليبيا، ودول قليلة الموارد مقارنة بعدد سكانها كمصر والسودان وسورية واليمن، فضلًا عن وجود دول أخرى أكثر تنويعًا على صعيد الهيكل الاقتصادي، مثل الأردن

([١])الهشاشة في مجال الطاقة في المنطقة العربية، مرجع سابق، صviii.

وتونس والمغرب ولبنان، وتتأثر الأحوال الاقتصادية في الدول العربية دائمًا لعاملين أساسين هما أسعار النفط في الأسواق العالمية من ناحية، والسياسات والهياكل الاقتصادية المتبعة داخل أقطار الدول من ناحية أخرى[١].

ويؤدي النفط دورًا كبيرًا في الاقتصادات العربية، حيث يعتبر أساسًا للتنمية في العديد من دول المنطقة العربية، ولا يقتصر ذلك على الاقتصادات المنتجة للنفط فحسب، ولكنه يشمل الاقتصادات المفتقرة إلى الموارد الطبيعية أيضًا، وذلك من خلال التحويلات المالية للعمال في هذا القطاع إلى هذه الدول، وتدفق المساعدات الخارجية لها.

أما عن دور قطاع الطاقة غير المتجددة في التجارة الخارجية للدول العربية، فيتضح من البيانات والنشرات المختلفة أن كلا من صادرات وواردات الدول العربية، قد عرفت تطورًا كبيرًا خلال العقود الماضية[٢]، ويرجع ذلك إلى الارتفاع الذي شهدته أسعار النفط عقب الطفرة النفطية الأولى عام ١٩٧٤[٣]، وكذلك الطفرة النفطية الثانية عام ١٩٨٠، إلا أن مثل هذا الاتجاه التصاعدي الذي شهدته الأسعار من ارتفاع سرعان ما شهد هبوط حاد في الثمانينات، الأمر الذي ترتب عليه حدوث معدلات نمو سلبية في الأقطار العربية على مدى الفترة من ١٩٨١-١٩٨٦، ثم انحدرت معه قيمة الصادرات إلى ثلث القيمة المسجلة عام ١٩٨٠، حيث بلغت ٧٧,٤٥ مليار دولار عام ١٩٨٦، وعلى الرغم من بعض التحسن الذي عرفته الفترة (١٩٨٧- ١٩٩٠) والتقلبات التي عرفتها خلال الفترة ١٩٩١ – ١٩٩٩، إلا أن معدل النمو لم يتجاوز ١,٢% كمتوسط للفترة من ١٩٨٠ – ١٩٩٠ ، ٤,٤% للفترة من ١٩٨٠ – ٢٠٠٠، مقارنة بنمو للصادرات العالمية بلغ نحو ٥ و ٧ % خلال الفترتين نفسهما على التوالي، ونمو يقدر ٣,٥% و ٧% لصادرات الدول النامية[٤].

---

(١) توات عثمان، أثر النفط في التجارة البينية للأقطار العربية، بعض الحقائق النمطية، مركز دراسات الوحدة العربية، المستقبل العربي، ٢٠١٤، ص٥٥.

(٢) United Nations Conference on Trade and Development [UNCTAD], UNCTAD Handbook of Statistic 2019, https://unctad.org/en/Pages/statistics.aspx

(٣) ويقصد بالطفرة النفطية تلك القفزات المفاجئة والتلقائية في أسعار النفط، والتي تبدأ بشكل مفاجئ في الأسعار وفي الأسعار الفورية وتتأكد فيما بعد في الأسعار الحقيقية، وهي ديناميكية ضد الكبت المُمارَس من قبل شركات النفط السبع الكبرى، ومارسته الوكالة الدولية للطاقة فيما بعد، وخاصة خلال السبعينيات، وعرف العالم ثلاث طفرات نفطية هي: ١٩٧٣ و١٩٧٩ والطفرة الثالثة بدأت سنة ٢٠٠٢ وعرفت ذروتها سنة ٢٠٠٨ ثم تراجعت بسبب الأزمة المالية العالمية. راجع في ذلك: علي خليفة الكواري، "الطفرة النفطية الثالثة: حالة أقطار دول مجلس التعاون الخليجي." المستقبل العربي، أبريل، ٢٠٠٩، ص ٢٥-٤٤.

(٤) توات عثمان، أثر النفط في التجارة البينية للأقطار العربية، مرجع سابق، ص٥٦.

وقد عرف أداء الواردات الإجمالية للأقطار العربية تقريباً منحى التطور نفسه الذي عرفته الصادرات الإجمالية، إلا أنها كانت أقلّ تقلباً، وبمعدلات نمو أقلّ قليلاً من معدلات نمو الصادرات، باستثناء الفترة (١٩٧٠ –١٩٨٠) وهي تتضمن طفرتي النفط لعامي ١٩٧٤ و١٩٨٠).

ويمكن إرجاع هذا التطور أيضاً إلى دور التغيرّات في أسعار النفط التي أدت إلى ارتفاع عائدات صادرات النفط في الأقطار العربية المصدّرة له، وانعكاساته على مستوى الدخول والاستهلاك والإنفاق على متطلبات التنمية، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع مستوى وارداتها هي الأخرى، ومع عودة أسعار النفط إلى الارتفاع خلال العقد الماضي باستثناء عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٩)، والذروة التي عرفها عام ٢٠٠٨، عادت صادرات الأقطار العربية لتعرف معدلات نمو إيجابية وكبيرة، بلغت ١٥,٥% كمتوسط خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٢)، ولأول مرة في تاريخها تعدّت تريليون دولار عام ٢٠٠٨[١].

ونفهم من ذلك، أن للتطورات التي مر بها النفط من حيث الإنتاج والأسعار، كان لها أثرًا كبيرًا على أداء التجارة الخارجية في الدول العربية، ويوضح الشكل رقم (١) المعدلات السنوية لأسعار النفط وقيمة الصادرات النفطية للدول العربية بالأسعار الجارية والحقيقية، وذلك عن السنوات ٢٠١٣–٢٠١٧ ، حيث يتضح أن الارتفاع الذي شهدته أسعار النفط خلال عام ٢٠١٧ بواقع حوالي ١١.٨ دولار/برميل، أي بنسبة ٢٩% مقارنة مع مستويات عام ٢٠١٦، قد انعكس بشكل إيجابي على قيمة الصادرات النفطية التي تعد المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية المنتجة للنفط، والداعم الرئيسي لاحتياطات بنوكها المركزية من العملة الأجنبية، والمعزز الأساسي للفوائض في ميزانيتها.

شكل رقم (١)

يوضح المعدلات السنوية لأسعار النفط وقيمة الصادرات النفطية للدول العربية بالأسعار الجارية والأسعار الحقيقية عن السنوات من ٢٠١٣– ٢٠١٧.

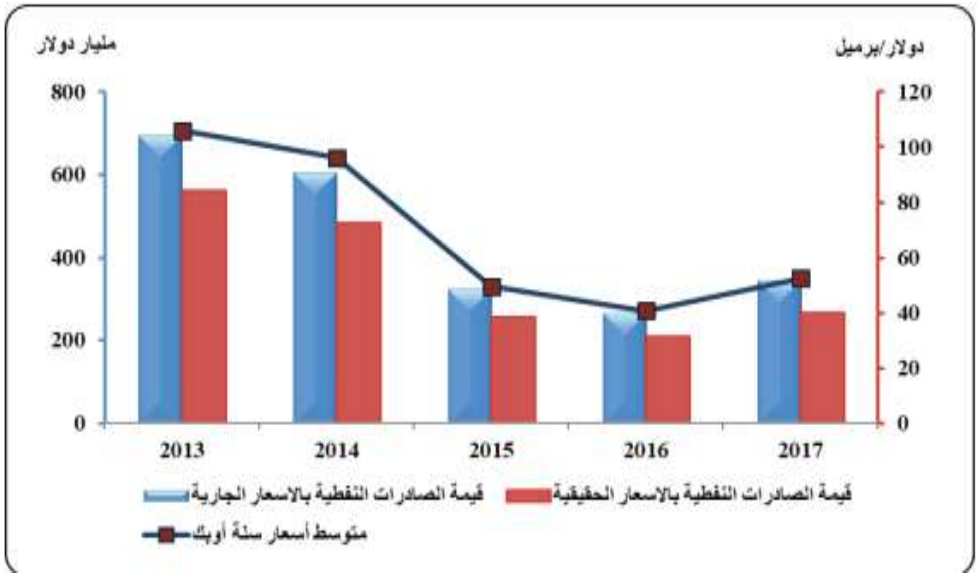

(١) توات عثمان، أثر النفط في التجارة البينية للأقطار العربية، المرجع السابق، ص٥٧.

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠١٩، مرجع سابق، ص ١٠٦.

المطلب الثاني

مخاطر التجارة الخارجية في الطاقة غير المتجددة

سنحاول في هذا المطلب أن نعرض لأهم المخاطر التي قد تعاني منها الدول التي تعتمد في تجارتها الخارجية على النفط والغاز كمصدر أساسي لإيراداتها، وذلك في النقاط الآتية:

الفرع الأول

المخاطر الناجمة عن تقلب أسعار النفط في السوق العالمية

إن أول وأخطر مشكلة تواجه الدول التي تعتمد على الطاقة غير المتجددة النفط والغاز في تجارتها الخارجية، هي مخاطر التقلب في أسعار النفط في السوق العالمية، فأسعار النفط تُحدد وفقًا لمعايير العرض والطلب، وكذلك تخضع في تحديدها للظروف الاقتصادية والسياسية العالمية، وهي بذلك معرضة للتقلب والتغير باستمرار، ولا شك أن هذا التغير سيؤدي إلى تذبذب وعدم استقرار معدلات الدخل القومي من العملات الصعبة، والتي يحتاجها الاقتصاد الوطني في سد احتياجاته المحلية، من سلع استهلاكية أو مستلزمات إنتاج، ويتم تفسير ذلك عند تحليل العوامل المؤثرة في الطلب على النفط الخام الذي يتأثر بالطلب العالمي، وموقف دول منظمة أوبيك، وأسعار السلع البديلة الأخرى، واحتياجات التنمية في الدول النفطية الأخرى، وغير ذلك من عوامل تكنولوجية وسياسية واقتصادية[١]، وبالنظر إلى السمة الريعية لبعض الاقتصادات العربية كالاقتصاد العراقي، والليبي، فإن أسعار الصادرات النفطية تمثل مؤشرًا هامًا في التأثير على برامج التنمية وإعادة الإعمار.

فالاقتصاد العراقي يعتمد وبشكل رئيسي على النفط كمصدر رئيسي للدخل يسهم بنحو ما يزيد عن ٩٠% من الإيرادات الداخلة للعراق، وهو على هذا النحو يعتبر – أي النفط – حلقة الوصل بين العراق وبين العالم الخارجي، وهو الأداة الأساسية التي بناء عليها تقوم خطط النمو والتنمية، وقد تأثرت وما زالت تتأثر خطط التنمية بالتذبذب في أسعار النفط ، فكلما تراجعت أسعار النفط عالميًا كلما تراجعت الإيرادات، مما أدى إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي، فمثلًا مع تراجع أسعار النفط عقب أزمة ٢٠٠٨، تراجع معدل النمو في العراق من ٩.٨% عام ٢٠٠٨ إلى ٦,٩% عام ٢٠٠٩، وذلك نظرًا لتراجع أسعار النفط نتيجة الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، حيث يعتمد الاقتصاد العراقي على مصدر واحد للدخل هو النفط، ويعاني من عدم التنويع الاقتصادي، مما يؤدي إلى تأثره المباشرة بأي انخفاض في أسعار النفط[٢].

---

(١) مريم عيسى مهني، العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي، مرجع سابق، ص٧٧.

(٢) مأمون آدم معروف، أثر انخفاض أسعار النفط عالميًا على الموازنة العامة للعراق، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد السابع، ملحق العدد الرابع، جامعة قناة السويس، كلية التجارة الاسماعيلية٢٠١٦، ص٦٥٦.

إن تذبذب أسعار النفط يؤثر بشكل مباشر على الموازنة العامة في العراق، وهو الأمر الذي كان واضحًا في ظل أزمة ٢٠٠٨، حيث ألقت هذه الأزمة بظلالها على معدلات النمو العالمي، وعلى الطلب العالمي على النفط الخام، مما أدى إلى التأثير على الإيرادات النفطية في العراق، حيث شهد عام ٢٠٠٨ تقلبات دراماتيكية في سعر النفط، فبلغ سعر برميل النفط في النصف الأول من العام حتى وصل إلى ١٥٠ دولارًا للبرميل في تموز، ثم تهاوت هذه الأسعار في النصف الثاني من العام ووصلت إلى ما دون ٤٠ دولارًا[١].

وفي عام ٢٠١٦ انخفضت أسعار النفط ابتداء من الشهر السادس من عام ٢٠١٤ من ١٠٨ دولار للبرميل إلى أقل من ٣٠ دولار في بداية سنة ٢٠١٦ أي أن نسبة الانخفاض تتجاوز نسبة ال ٧٢ % مقارنة بأسعار النصف الأول من عام ٢٠١٤، وهو ما أدى أيضًا إلى معاناة الاقتصاد العراقي لاسيما وأن العراق كان يعاني في الأساس من أزمات سياسية وأمنية في تلك الفترة[٢].

أما بالنسبة إلى الدول المصدرة للنفط، كالعراق، فإن تأثير انخفاض أسعار النفط سيؤثر بشكل كبير على اقتصاداتها وعلى تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية، لأن عوائد النفط تمثل الشريان الرئيسي لتمويل تلك البرامج التنموية، كما أن معظم اقتصادات الدول النامية المصدرة للنفط تعتبر من الاقتصادات الريعية التي تمثل إيرادات النفط فيها نسبة كبيرة من تمويل الموازنة العامة، وبالتالي فإن أي انخفاض في العائدات المتحصلة من تصدير النفط للدول النفطية كالعراق مثلًا، سينعكس سلبيًا على معدلات النمو الاقتصادي، وتؤدي إلى خلق أزمات اقتصادية لهذه الدول[٣].

ويشهد العراق الآن أزمة معاصرة، حيث تهاوت أسعار النفط بداية من فبراير شباط ٢٠٢٠، وهو ما قد يشكل مخاطر وتحديات كبيرة للاقتصاد العراقي، حيث حدد العراق سعر النفط في الموازنة العامة لعام ٢٠٢٠ بنحو ٥٦ دولاراً للبرميل، مع عجز مقرر في الموازنة يصل إلى حدود ٤٠ مليار دولار، وهذا يعني أن العجز سيرتفع إذا استمرت أسعار النفط في الانخفاض عن هذه الحدود.

وقد أشار أحد أعضاء اللجنة المالية بالبرلمان العراقي لخطورة انخفاض أسعار النفط على الموازنة العامة بقوله أنه "مع كل دولار ينخفض من سعر البرميل الواحد، يخسر العراق ما يقارب مليار دولار"، لافتاً

---

(١) علي ميرزا، آثار انخفاض أسعار النفط على الدول المستهلكة والمنتجة، ندوة، تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسة، الدوحة، تشرين الثاني، نوفمبر ٢٠١٥، ص٣.

(٢) عصام محمد عبد الرضا الجبوري، الآثار الاقتصادية لانخفاض سعر النفط على الاقتصاد العراقي، مجلة جامعة بابل، العلوم الصرفة والتطبيقية، العدد الثامن، المجلد ٢٤، ٢٠١٦، ص٢١٢٥.

(٣) كاظم حيدر مهدي، انخفاض أسعار النفط والاجراءات اللازمة لتقليل تأثيرها على الموازنة في العراق ، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد الخامس، ص ١١٥.

إلى أن "النفط حالياً انخفض بما يقارب ٢٠ دولاراً عن السعر الموجود في الموازنة، ما يعني خسارة ٢٠ مليار دولار"(١).

الفرع الثاني

المخاطر الأخرى المترتبة على الاعتماد على الصادرات النفطية

هناك العديد من المخاطر الأخرى التي تترتب على اعتماد الدول على مصادر الطاقة غير المتجددة، كالنفط والغاز في تجارتها الخارجية، ومنها على سبيل المثال، إهدار العائدات والإيرادات النفطية، وفقدان الاستقلال الاقتصادي والسياسي للدولة، فضلًا عن مخاطر أخرى، كمخاطر نضوب المخزون النفطي وارتفاع تكاليف الانتاج، وسنتناول أهم هذه المخاطر على النحو الآتي:

أولًا: مخاطر عدم الاستفادة من العائدات النفطية:

من المشكلات التي تواجه الدول النفطية عادة، مشكلة إهدار العائدات النفطية، في أمور أخرى غير انتاجية، فبدلًا من أن يتم استثمار الفوائض المالية الناتجة عن تصدير النفط للخارج في مشروعات انتاجية زراعية وصناعية تستخدم عمالة محلية، وتقضي بالتالي على البطالة، وتتيح استخدام الموارد الاقتصادية ومستلزمات الانتاج المحلية لدعم الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى استخدام جزء من تلك العوائد في إقامة مراكز التأهيل والتدريب للأفراد لتجعلهم منتجين؛ فإن هذه الفوائض تُهدر بشكل غريب في معظم الدول النامية(٢).

وفي العراق فإن معظم القطاعات الاقتصادية التي كان يجب أن تكون محل التخطيط والتنمية الاقتصادية، فإنها لم تلق الاهتمام الكافي، فالقطاع الزراعي والقطاع الصناعي على الرغم من أهميتهما إلا أنهما لم يحصلا على الاهتمام المستحق من الاستثمار والإنفاق، وذلك برغم أن القطاع النفطي قد ساهم في توفير الرأسمال اللازم لإعادة إعمار العراق بعد حرب ٢٠٠٣، وبالتالي أُتيحت الفرص للإنفاق والتمويل على خطط التنمية والنهوض بالمستوى المعيشي المتدهور لمعظم فئات الشعب العراقي، وقد جرى الاتفاق مع الشركات العالمية النفطية المتخصصة على تطوير الانتاج النفطي، من خلال تطوير الحقول المستخدمة وتطوير حقول جديدة لرفع الطاقة الإنتاجية، وزيادة الصادرات من النفط الخام والغاز، لزيادة العائدات النفطية من الصادرات النفطية لتمويل خطط إعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية(٣).

---

(١) أحمد السهيل، انخفاض أسعار النفط يهدد الاقتصاد العراقي بـ"الانهيار"، متاح عبر العنوان الإلكتروني:

https://www.independentarabia.com/node/101376 تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٠/٤/١٢.

(٢) مريم مهني، العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي، مرجع سابق، ص٧٧.

(٣)عصام محمد عبد الرضا الجبوري، الآثار الاقتصادية لانخفاض سعر النفط ....، مرجع سابق، ص ٢١٣٠.

لقد استمر الانتاج النفطي بالتزايد بالرغم من التدهور الأمني واحتلال الإرهاب مناطق واسعة من الأراضي العراقية. وهذا الأمر خالف كل التوقعات بشأن معدلات الانتاج النفطي. وبالرغم من هذا التطور الكبير والإيجابي لقطاع النفط وما وفره من ايرادات كبيرة كان من المفترض استخدام هذه الموارد الهامة في إحداث تنمية متوازنة لكافة القطاعات الاقتصادية وخاصة السلعية منها والنهوض بها، إلا أن ذلك لم يحدث في الحقيقة، على نحو ما سنرى عند دراستنا للقطاعات الاقتصادية في العراق.

ثانيًا: مخاطر توقف خطط التنمية وإعادة الإعمار:

من النتائج السلبية التي تترتب على الاعتماد على مصادر الطاقة غير المتجددة في التجارة الخارجية للدول المصدرة للنفط، هو اعتماد خطط التنمية وإعادة الإعمار على الإيرادات الناتجة عن التصدير، مما يجعل أي تذبذب سواء في حجم الانتاج أو في الأسعار العالمية، أو في الأزمات الاقتصادية، ينعكس بشكل سلبي على خطط التنمية.

فعلى سبيل المثال ووفقًا للجدول رقم (٣) انخفضت الإيرادات النفطية في العراق نتيجة انخفاض أسعار النفط في ٢٠١٥، إلى ٥٧,٦ تريليون دينار عراقي، في الوقت الذي كانت القطاعات الاقتصادية الأخرى لا تساهم بأكثر من ثلاثة تريليونات دينار عراقي إلى الموازنة العامة، فإن المشكلة تبدو جلية إذ أن موازنة ٢٠١٥ كانت قد خصصت نحو ٧٨.٧ تريليون دينار للإنفاق الجاري، و٤٠,٤ تريليون دينار للإنفاق الاستثماري، الجاري وعليه فإن الإيرادات المتحققة في سنة ٢٠١٥ لم تكف إلا لتغطية ٧٧% من نفقات الموازنة التشغيلية لوحدها، وهو الأمر الذي ترتب عليه إيقاف تنفيذ معظم الموازنات الاستثمارية وإيقاف معظم المشاريع قيد التنفيذ والذي عني تعطيل خطط التنمية وإرباك الوضع الاقتصادي برمته، حيث اضطرت الحكومة إلى إيقاف برامج التوظيف الحكومية، والذي تعول عليه أغلبية الخريجين والباحثين عن عمل إذا ما أخذنا ضعف القطاع الخاص وضعف دوره في تحقيق فرص عمل حقيقية[١].

جدول رقم (٣)

نسبة إجمالي الانفاق الحكومي بشقيه الجاري والاستثماري للسنوات من ٢٠١٠ – ٢٠١٤

السنة	إجمالي النفقات	النفقات الجارية	النفقات الاستثمارية
٢٠١٠	٧٠.١	٥٤.٦	١٥.٥
٢٠١١	٧٨.٧	٦٠.٩	١٧.٨
٢٠١٢	١٠٥.١	٧٥.٨	٢٩.٣
٢٠١٣	١١٩.١	٧٨.٧	٤٠.٤
٢٠١٤	١٦٣.٧	٩٨.٨	٦٤.٩

(١) عصام محمد عبد الرضا الجبوري، الآثار الاقتصادية لانخفاض سعر النفط ....، مرجع سابق، ص ٢١٣٢.

هذا الجدول من إعداد الباحث[١]

لقد ترتب على ذلك أن تم اتباع إجراءات التقشف الحكومية وتعطيل جزء كبير من الموازنة الاستثمارية من التنفيذ، وهو ما أدى إلى انكماش في الاقتصاد العراقي غير النفطي، بنسبة ٨,٨% ، و١٢،٩% للسنوات ٢٠١٤، ٢٠١٥ على التوالي، وبلغ العجز في ميزانية ٢٠١٥ نسبة تصل ١٤,٥%، وعجز في الحساب الجاري نسبته ٦,٦% من الناتج المحلي الإجمالي، والذي انخفضت فيه الإيرادات النفطية بنسبة ٤١,٥% عنه في سنة ٢٠١٤[٢].

ثالثًا: مخاطر نضوب المخزون النفطي وارتفاع تكاليف الإنتاج:

من المخاطر التي تتعرض لها التجارة الخارجية التي تعتمد على مصادر الطاقة غير المتجددة من نفط وغاز، هو أن هذه المصادر غير متجددة، وبالتالي معرضة للنضوب والانتهاء، فضلًا عن أن عمليات الاستكشاف والتنقيب عن النفط قد تتطلب صرف مبالغ كبيرة، وفي الأغلب تُمنى بالفشل؛ وهو ما يقتضي تعبئة أموال طائلة لتعويض برميل نفط مستخرج من باطن الأرض، وبالتالي فإن تصدير النفط مباشرة وهو خام، والاعتماد على إيراداته في تمويل عملية التنمية سوف يولد حتمًا نمو غير منتظم، وذلك نظرًا لعدم استثمار إيرادات هذه الصادرات بالشكل الأمثل[٣].

ومع ذلك، فإن الحديث عن نضوب مصادر الطاقة من دولة كالعراق، هو أمر ليس محل قلق في هذه السنوات، حيث تبلغ احتياطيات النفط الرسمية للعراق حالياً ١٥٣مليار برميل[٤]، أي ما يعادل ٩٤ عاماً من الإنتاج بالمعدلات الحالية، ويعد هذا الاحتياطي العراقي ثالث أكبر احتياطي تقليدي في العالم، وهو متأخر قليلاً عن إيران (١٥٨.٤مليار برميل) وبما أن احتياطيات إيران ربما تكون مبالغ فيها إلى حد ما، فإن العراق على الأرجح يحتل المركز الثاني خلف السعودية التي يبلغ احتياطيها ٢٦٦.٥ مليار برميل[٥]،

---

(١) المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي، السنوات ٢٠١٠- ٢٠١٤.

(٢) عصام محمد عبد الرضا الجبوري، الآثار الاقتصادية لانخفاض سعر النفط ....، مرجع سابق، ص ٢١٣٢.

(٣) مريم مهني، العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي، مرجع سابق، ص ٧٩.

(٤) وذلك وفقًا للدراسات الإحصائية للطاقة العالمية التي أجرتها شركة البترول البريطانية BP عام ٢٠١٧.

(٥) روبن ميلز، مستقبل النفط العراقي، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، الطبعة الأولى، بغداد، ٢٠١٨، ص٦٩.

كما يملك العراق احتياطيات من الغاز تبلغ ١٣٠.٥ تريليون قدم مكعب (حوالي ٢٢.٥ مليار برميل من النفط المكافئ) أي أكثر من ٣٠٠ سنة عند مستويات الإنتاج الحالية[١].

الخاتمة

انتهينا في هذا البحث من العرض للمفهوم العام للتجارة الخارجية ونظرياتها، وأثرها في عملية التنمية الاقتصادية، وبعدما انتهينا كذلك من العرض لمخاطر الاعتماد على مصادر الطاقة غير المتجددة في التجارة الخارجية، ومدى تأثير ذلك على عملية النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، حيث يعتمد العراق بشكل كبير في تجارته الخارجية على مصادر الطاقة النفطية، كمصدر رئيسي لتمويل الموازنة العامة والإنفاق الحكومي، فكيف سيكون مستقبل التجارة الخارجية في ظل نفاد موارد الطاقة، وإذا كانت هذه المسألة مستبعدة في السنوات القليلة القادمة، فإنها غير مستبعدة إذا ما تطور حجم الانتاج العالمي، أو في حالة إحلال بدائل جديدة للطاقة غير المتجددة، أو في ظل المصاعب التي تواجهها التجارة الخارجية في النفط، من تقلبات في الأسعار، أو تكلفة الإنتاج.

ويمكن القول بشكل عام بأن الثروة النفطية يمكن أن تولد تدفقًا كبيرًا من الدخل المستدام للاقتصاد الوطني؛ بالرغم من أنها ناضبة؛ حيث يمكن لإدارة مالية مناسبة أن تحول العائد القابل للنفاذ إلى دخل سنوي دائم وعلى امتداد أمد طويل وغير محدود، وذلك من خلال استخدام عائدات الصادرات النفطية في تعزيز النمو غير النفطي في القطاعات الانتاجية، وبالتالي تعزيز القدرة على التصدير من القطاعات غير النفطية؛ لضمان مواجهة التقلبات والصدمات النفطية؛ وبالتالي تعويض ما يتم استخراجه من النفط الخام، وهذا يتفق مع مفهوم التنمية المستدامة، والذي يتضمن اعتبار أن الدخل المالي الناجم عن بيع الأصل النفطي يعوض الأصل نفسه؛ لذلك فإن المحافظة على الإيرادات الحالية من الصادرات النفطية واستدامتها في صور استثمارات حقيقية، سيحقق حتمًا التنمية المستدامة.

قائمة المراجع:

١. أحمد السهيل، انخفاض أسعار النفط يهدد الاقتصاد العراقي بـ"الانهيار"، متاح عبر العنوان الإلكتروني:https://www.independentarabia.com/node/101376 تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٠/٤/١٢.

٢. أحمد بن محمد السياري، نظرة عامة على أهم مصادر الطاقة غير التقليدية، ورقة عمل، مؤسسة النقد العربي السعودي، يوليو، ٢٠١٥.

---

(١) وتتكون احتياطيات الغاز من ٧٠% على شكل غاز مصاحب، أي: كمنتج ثانوي للنفط، وحوالي ١٠% على شكل غاز القبعة (حيث يكون الغاز كغطاء فوق النفط في الخزانات ويصعب استخلاصه دون الإضرار باستخراج النفط،) أما ما تبقى بنسبة ٢٠% فهو غاز غير مصاحب يتواجد في حقول وخزانات منفصلة غير نفطية.

٣. أحمد جمال الدين موسى، تحرير التجارة العالمية، النظرية، الواقع والمستقبل، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، العدد ١٩، أبريل، ١٩٩٦.

٤. أحمد جمال الدين موسى، تحرير التجارة العالمية، النظرية، الواقع والمستقبل، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، العدد ١٩، أبريل، ١٩٩٦

٥. أكثم عيسى المغايرة: الاستثمار والنمو الاقتصادي في الأردن، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، ١٩٩١

٦. التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)، ٢٠١٩.

٧. تقرير توقعات منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوبك لسنة ٢٠١٤.

٨. توات عثمان، أثر النفط في التجارة البينية للأقطار العربية، بعض الحقائق النمطية، مركز دراسات الوحدة العربية، المستقبل العربي، ٢٠١٤

٩. توفيق عباس عبد عون، دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء (العراق – دراسة تطبيقية)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد ٢٦، المجلد السابع ، نيسان ٢٠١٠

١٠. حسن عبد الحميد رشوان، التنمية، اجتماعيًا ، ثقافيًا، إدرايًا، بشريًا، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الاسكندرية، ٢٠٠٩

١١. خالد محمد السواعي، التجارة والتنمية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٦

١٢. خبابة عبد الله، تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٤

١٣. خيرية عبد الفتاح عبد العزيز، د. محمد أحمد الشافعي عبد الحميد، التجارة الخارجية وأثرها على التنمية الصناعية في ماليزيا، دراسة تحليلية، المجلة العلمية للبحوث التجارية، جامعة المنوفية، العدد الأول، السنة السادسة، ٢٠١٩.

١٤. روبن ميلز، مستقبل النفط العراقي، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، الطبعة الأولى، بغداد، ٢٠١٨.

١٥. سعيدة بوسخان، دور التجارة البينية في دعم النمو الاقتصادي، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة وهران ٢، الجزائر ٢٠١٧، ٢٠١٨.

١٦. السيد محمد أحمد السريتي وعبد الرحمن يسري أحمد، قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٧.

١٧. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الخامس، التطورات الرئيسية في مجال النفط والطاقة، ٢٠١٩.

١٨. الطاقة، البوابة العربية للتنمية، متاح عبر العنوان الإلكتروني: https://www.arabdevelopmentportal.com/ar/indicator تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٠/٤/١١.

١٩. طلال الباب، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث، الطبعة الأولى، دار الطليعة، لبنان، ١٩٨١

٢٠. عابد بن عابد العابدلي، تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية، دراسة تحليلية قياسية، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، السنة التاسعة، العدد ٢٧، ٢٠٠٥

٢١. عبد الحميد القاضي، مقدمة التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الجامعات المصرية، ١٩٧٥

٢٢. عبد العزيز عبدوس، سياسة الانفتاح التجاري بين محاربة الفقر وحماية البيئة، الوجه الآخر، مجلة الباحث، العدد الثامن، جامعة بشار، الجزائر، ٢٠١٠،.

٢٣. عبد العزيز محمد عجمية، الاقتصاد الدولي، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، ١٩٧٨

٢٤. عصام محمد عبد الرضا الجبوري، ، الآثار الاقتصادية لانخفاض سعر النفط على الاقتصاد العراقي، مجلة جامعة بابل، العلوم الصرفة والتطبيقية، العدد الثامن، المجلد ٢٤، ٢٠١٦.

٢٥. عصام محمد عبد الرضا الجبوري، الآثار الاقتصادية لانخفاض سعر النفط على الاقتصاد العراقي، مجلة جامعة بابل، العلوم الصرفة والتطبيقية، العدد الثامن، المجلد ٢٤، ٢٠١٦

٢٦. علي خليفة الكواري، "الطفرة النفطية الثالثة: حالة أقطار دول مجلس التعاون الخليجي." المستقبل العربي، أبريل، ٢٠٠٩.

٢٧. علي ميرزا، آثار انخفاض أسعار النفط على الدول المستهلكة والمنتجة، ندوة، تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسة، الدوحة، تشرين الثاني، نوفمبر ٢٠١٥

٢٨. عمر محمود أبوعيدة، أداء الصادرات الفلسطينية وأثرها على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية للفترة (١٩٩٤- ٢٠١١)، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية المجلد الخامس عشر، العدد الأول، ٢٠١٣

٢٩. فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٤

٣٠. فيصل لوصيف، أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة ١٩٧٠ – ٢٠١٢، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، ٢٠١٣، ٢٠١٤.

٣١. كاظم حيدر مهدي، انخفاض أسعار النفط والاجراءات اللازمة لتقليل تأثيرها على الموازنة في العراق ، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد الخامس.

٣٢. مأمون آدم معروف، أثر انخفاض أسعار النفط عالميًا على الموازنة العامة للعراق، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد السابع، ملحق العدد الرابع، جامعة قناة السويس، كلية التجارة الإسماعيلية، ٢٠١٦.

٣٣. مجدي الشوربجي، العلاقة بين رأس المال البشري والصادرات والنمو الاقتصادي في تايوان، الملتقي العلمي الدولي: المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة الشلف، الجزائر، ٢٠٠٧

٣٤. محمد شفيق، دراسات في التنمية الاقتصادية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، بدون تاريخ،

٣٥. محمد صالح القريشي، علم اقتصاد التنمية، الطبعة الأولى، دار الإثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٠

٣٦. محمد علي إبراهيم، الآثار الاقتصادية لاتفاقيات الجات، الاسكندرية، الدار الجامعية، ٢٠٠٣

٣٧. محمد فاضل قفطان، التنمية الاقتصادية، بدون دار نشر، بغداد، ١٩٨٤

٣٨. مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٧

٣٩. مريم مهني، العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي، دراسة نظرية تحليلية في ليبيا، مجلة أمارباك، الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد السابع، العدد ٢٠، ٢٠١٦

٤٠. ميادة داود حسن، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الأردن، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، كلية إدارة المال والأعمال، الأردن، ٢٠١٦.

٤١. ناهض رسمي إسماعيل الرفاتي، انعكاسات التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في تركيا، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، ٢٠١٦.

٤٢. الهشاشة في مجال الطاقة في المنطقة العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الاسكوا، الأمم المتحدة، بيروت ٢٠١٩.

٤٣. وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، التقارير السنوية للصادرات أعوام مختلفة ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٧.

44. Irene Fiege, transport, trade and economic growth–coupled or decoupled, IFMO, Berlin, Germany, 2007 .

45. Patrick Love et Ralph Lattimore, le commerce international, libre, équitable et ouvert ?, éditions de l'OCDE, Paris, 2009,

46. United Nations Conference on Trade and Development [UNCTAD], UNCTAD Handbook of Statistic 2019, https://unctad.org/en/Pages/statistics.aspx

فهرس المحتويات

المبحث الأول ٦٠٣
مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ٦٠٣
المطلب الأول ٦٠٣
مفهوم النمو الاقتصادي ٦٠٣
المطلب الثاني ٦٠٥
مفهوم التنمية الاقتصادية ٦٠٥
الفرع الثاني ٦٠٧
الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ٦٠٧
المبحث الثاني ٦٠٩
العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ٦٠٩

المطلب الأول ٦٠٩
النظريات المفسرة للعلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي ٦٠٩
الفرع الأول ٦٠٩
النظرية التقليدية للتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي ٦٠٩
الفرع الثاني ٦١٠
النظرية الحديثة للتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي ٦١٠
المطلب الثاني..... ٦١٤
آثار التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي..... ٦١٤
الفرع الأول ٦١٤
الآثار الإيجابية للتجارة الخارجية ٦١٤
الفرع الثاني ٦١٧
الآثار السلبية للتجارة الخارجية..... ٦١٧
المبحث الثالث ٦١٨
مخاطر التجارة الخارجية في ظل الاعتماد على موارد الطاقة غير المتجددة ٦١٨
المطلب الأول ٦١٨
دور موارد الطاقة غير المتجددة في التجارة الخارجية..... ٦١٨
الفرع الأول ٦١٨
نظرة عامة على مصادر الطاقة غير المتجددة ٦١٨
الفرع الثاني ٦٢١
دور موارد الطاقة غير المتجددة في التجارة الخارجية للدول العربية..... ٦٢١
المطلب الثاني..... ٦٢٤
مخاطر التجارة الخارجية في الطاقة غير المتجددة ٦٢٤
الفرع الأول ٦٢٤
المخاطر الناجمة عن تقلب أسعار النفط في السوق العالمية ٦٢٤
الفرع الثاني ٦٢٦
المخاطر الأخرى المترتبة على الاعتماد على الصادرات النفطية ٦٢٦